



## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

## اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدك السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٣٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٦٥٠٠
رز اميركي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٣٠٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١ كغم	١٥٠٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٥٠٠
الشعيرة العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

فيها الحدث الاقتصادي  
ECONOMICAL ISSUES  
العدد (780)  
الفيبيس (28)  
ايلول 2006  
NO. (780)  
Ths. (28)  
September  
13

## فيها الهم الاقتصادي

### تسعة مصارف عراقية تدار من الخارج

تسعة مصارف عراقية تدار من الخارج... حسام الساموك

اثناء حضوري اجتماع الهيئة العامة لأحد المصارف الأهلية المسروقة قبل شهرين، أثار انتباهي غياب السواد الأعظم من مجلس إدارة المصرف، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة صاحب النسبة الأعظم من أسهم المصرف، وقد أشرت لدى مداوالات الهيئة الى هذه الظاهرة الغريبة خاصة ان الشهور الفريضة خاصة ان ذاكرتي، تدار حالياً من (المنفى) حيث لا تأمن تلك الادارات على نفسها من الواقع الأمني المتردي والذي يتدهور أكثر فأكثر مع الأيام، ومع كل تقديري ونهضي لتلك الهواجس فقد دعوت لأن يسوّج حل لتلك المصارف التي - مهما بررت - تعد عاملاً مباشراً في تدهور التداوالات المصرفية، فلا يمكن بأية حال من الأحوال ان تلبى الاتصالات عبر (الموبايل) والرسائل الالكترونية كل مفردات وتفاصيل العمليات المصرفية من آليات ائتمان وسياسات تسهيلات وتضامات مباشرة تتطلب توفرها، قد لا يلم بها ويتحمل مسؤولية القرار فيها الا نصاب كامل لمجلس الإدارة. وقد حاولت الاستعانة بممثل البنك المركزي لتأكيد أهمية هذه الوقائع.

الطريف في الأمر ان تبرير الإدارة كان ينطلق من ان وجود رئيس مجلس الإدارة في العراق سيكلف المصرف تعيين مئة من الحراس لتأمين حمايته، ومثل هذا التبرير قد يبدو معقولاً لأول وهلة. اما ممثل البنك المركزي فقد غالى في جاملته لادارة المصرف بتأكيده على ان تعليمات مرجعيته تشير الى ازام داخل العراق اما مجلس الإدارة ورئيسه فلا مانع من ان يقيم في الخارج. واذا ما ناقشنا الواقع العملي الغالبية المصارف نجد ان بعضها اتسدت بمسؤولين مفضيين بدلاء لتبرير غياب المدير الفوض الاصيل مما فاقم من الإشكالات التي اتت بالعملي المصرفية. أما ما تعاني منه العملية المصرفية ضمن غالبية الضالعات الاقتصادية الاخرى بسبب الهواجس الأمنية، فلا يشكل تقصيراً للمعنيين بتلك الضالعات قبل ان يبرز فجوة بالغة الأهمية في مستويات الأجهزة الحكومية، حين نفترض ان تضام الأزمة الاقتصادية اتاح المجال واسعاً للتدهور في الساحة الأمنية، وبالتالي فإننا نتطلع لأن ندرك تلك الأجهزة أولويات حل الأزمة الاقتصادية من خلال توفير البيئة الكفيلة بانسيابية الضالعات الاقتصادية حين يشكل الهاجس الأمني ابرز عوامل تحدياتها وموقفات توصلها. ونحن نتابع المناقشات المنتظرة والمفترض وقوعها حول مشروع قانون الاستثمار المقترح، فان التهيؤ لانجاز بيئة استثمارية صالحة، يفترض اولاً وقبل كل شيء توفير بيئة آمنة للعمليات المصرفية لتغدو موهلة لأنشطة استثمارية طموحة.

### ترجمة / عادل العامر

هذا السؤال، بل الأفراد أيضاً، مضيافاً ان النجاح في بيع منتجات عالية الجودة بأسعار منخفضة بميزان عالمي يعتمد على التعاون بميزان عالمي أيضاً. وهناك مثال كامل لهذا في الولايات المتحدة حيث تعمل المستشفيات بالتعاون مع مستشفيات دولية من بلدان أخرى مثل استراليا أو الهند من اجل المحافظة على خدمة فعالة خارج ساعات العمل الاعتيادية. وعلى سبيل المثال، إذا ما احتاج شخص ما الى معالجة طارئة بعد ساعات، فان نتائج الفحص ترسل للتحليل بالأون لاين الى مستشفى آخر من خلال اتصال انترنت واسع التردد، وبذلك يمكن تحليل نتائج المريض قبل مغادرته المستشفى. وان اسطنبول تتحرك سريعاً باتجاه مرحلة ستصبح فيها مركزاً للتكنولوجيا، كما قال عمدة المدينة قادر توباس. "ستصبح اسطنبول عاصمة المعلوماتية بالنسبة لأوروبا وآسيا، ونحن نهدف الآن الى خلق اسطنبول الكثرية. تريد ان ندع سكان المدينة يمتلكون حرية الوصول بالأون لاين الى مدى واسع من المعلومات فيما يتعلق بتشكيلة واسعة من المواضيع، من اسعار الخضراوات الى جداول الحافلات".

تركيا الى مجتمع معلوماتية، والجهود جارية الآن لدفع المعدل التركي لاملاك الكمبيوترات الى ٥١ بالمائة، ومعدل استعمال الانترنت الشخصي الى ٤٨ بالمائة، كما قال سينير. وأضاف: ان الهدف هو اعتماد الكمبيوتر بحوالي ٩٥ بالمائة من الشركات بالكامل في مختلف قطاعات العمل التجاري، مثل السياحة، والصناعة المتعلقة بالسيارات، والزراعة، والأنسجة، وامتلاك ٧٠ بالمائة من حرية الوصول الى انترنت ذي نطاق تردد واسع، إضافة الى اننا نريد ان نرى ١٥ بالمائة من كل تعاملات العمل التجاري تتم بالأون لاين". كما ان دوائر الحكومة ستعش هذا التحول الالكتروني، كما قال سينير، وان الحكومة تهدف الى جعل ٧٠ بالمائة من الخدمات العامة جميعاً متيسرة بالأون لاين، لتحقيق ما معدله ٨٠ بالمائة من الإشباع بهذه الخدمات. وخلال الحرب الباردة، كان اعداء البلاد هم الذين يحدون قوتها، اما الآن، فان قوة البلاد تقاس بحلقاتها، كما قال، والمسألة هي أين نحن بلغة العولة. ولا مفر من ان نصبح اقوياء من دون تشكيل علاقات ودية مع بلدان أخرى". وأضاف سينير انه ليس فقط المسؤولون من شركات خاصة أو الحكومة ينبغي ان يسألوا انفسهم



اقل محلية واقليمية أكثر فأكثر، كما قال نائب رئيس الوزراء عبد اللطيف سينير. فالمعلومات الآن متطلب أساسي لتأمين وضع من القوة في عالم كوني شامل، على حد قول سينير، فتركيا تتوقع ان يصل الانفاق على المعلوماتية الى تسعة ملايين دولار عام ٢٠١٠، ومن المتوقع ان يقوم مشروع "التحويل الالكتروني transformation بتطوير

اقل محلية واقليمية أكثر فأكثر، كما قال نائب رئيس الوزراء عبد اللطيف سينير. فالمعلومات الآن متطلب أساسي لتأمين وضع من القوة في عالم كوني شامل، على حد قول سينير، فتركيا تتوقع ان يصل الانفاق على المعلوماتية الى تسعة ملايين دولار عام ٢٠١٠، ومن المتوقع ان يقوم مشروع "التحويل الالكتروني transformation بتطوير

الحالي. فقد اقيم معرض قمة معلوماتية لناقشة (القوة التنافسية) كجزء من معرض تصدير التقنية الاسطنبولي السنوي السادس، فقد تغيرت أهمية العالمية لتصبح

وفرت (معلوماتية سببب اوراسيا) لكل من التقنيين ورجال الاعمال نظرة خاطفة الى مستقبل المعلوماتية، وممارسة عملية المعلومات، ومشاريعها المستقبلية لتركيا، وذلك في اوائل ايلول

# تركيا تهت الخطة على طريق المعلوماتية الواسعة

## رئيس التجمم الصناعي

### الأساس في الإنتاج الصناعي العراقي هو القطاع الخاص

### لقطاع الخاص لا يملك رأس المال ولا التكنولوجيا.. والمطلوب من الحكومة ان تدعمه

محمد شريف ابو ميسم

العراق، حيث ان الدولة دعمت القطاع العام بشكل كبير جدا على حساب القطاع الخاص، علما ان القطاع الخاص هو السائد الأول للقطاع العام. حيث كانت العامل في القطاع الخاص ترفد السوق، بالسلع العمرة والسلع الاستهلاكية وكذلك تقدم المواد نصف الصنعة الى شركات القطاع العام والتصنيع العسكري السابق.. فلولا القطاع الخاص لم يكن القطاع العام قادرا على تقديم سلعة واحدة الى المستهلك العراقي.. إذن الأساس في الإنتاج الصناعي العراقي السابق، هو القطاع الخاص، ولكن هذا القطاع أصيب بالانهيار في السنوات الأخيرة. من اجل ان ينهض هذا القطاع بدوره في هذه المرحلة.. ماذا يحتاج حسب رأيكم؟ - يحتاج القطاع الخاص الآن من الدولة، تقديم قروض ميسرة وكبيرة وبآليات حديثة وليس الآليات السابقة المعتمدة من المصارف العراقية، من اجل النهوض بالقطاع الصناعي الخاص ورفد السوق العراقية بالبيضاء الممتازة، وتقديمها الى المستهلك علما ان هنالك طارئاً كثيراً على الصناعة الآن، واعتقد ان هؤلاء سوف يتلاشى دورهم لمجرد نهوض هذا القطاع من جديد، لقد قدمت الدولة الآن بقرار من رئيس الوزراء دعماً مالياً ضخماً بمليين الدولارات الى شركات القطاع العام، وهذا جيد.. ولكن لو

آلاف مصنع، فأصيب القطاع الصناعي العراقي، بالشلل التام، بعد ان تم شطب مصانع القطاع العام من القطاع الصناعي على اثر عمليات السلب والنهب. الا ان الحكومة الحالية، قامت بدعم القطاع الصناعي العام بمبالغ كبيرة دون ان تقدم الدعم لمعامل القطاع الخاص، الذي يعتبره البعض الركيزة الأساسية لعمل القطاع الصناعي العام.. وعلى اثر ذلك، بدأ واضحا ان الصناعيين العراقيين، قد وضعوا في موضع لا يحسدون عليه، فبدلاً من ان يعدوا العدة لمنافسة حامية مع الاستثمارات المتوقع مجيئها، وجدوا انفسهم غير قادرين على الخروج بواقفهم الصناعي من حالة التردى المالي والتكنولوجي في خصم انفلت لا مثيل له في سياسة الاستيراد المفتوح.. فهل سيستطيع هؤلاء الصناعيون النهوض بواقفهم دون مساعدة الدولة، وكيف ينظرون الى واقفهم الحالي؟ وهل ثمة حلول عملية للخروج من هذا المأزق الخطر الذي يؤسس لمستقبل مدمر؟..

العراق، حيث ان الدولة دعمت القطاع العام بشكل كبير جدا على حساب القطاع الخاص، علما ان القطاع الخاص هو السائد الأول للقطاع العام. حيث كانت العامل في القطاع الخاص ترفد السوق، بالسلع العمرة والسلع الاستهلاكية وكذلك تقدم المواد نصف الصنعة الى شركات القطاع العام والتصنيع العسكري السابق.. فلولا القطاع الخاص لم يكن القطاع العام قادرا على تقديم سلعة واحدة الى المستهلك العراقي.. إذن الأساس في الإنتاج الصناعي العراقي السابق، هو القطاع الخاص، ولكن هذا القطاع أصيب بالانهيار في السنوات الأخيرة. من اجل ان ينهض هذا القطاع بدوره في هذه المرحلة.. ماذا يحتاج حسب رأيكم؟ - يحتاج القطاع الخاص الآن من الدولة، تقديم قروض ميسرة وكبيرة وبآليات حديثة وليس الآليات السابقة المعتمدة من المصارف العراقية، من اجل النهوض بالقطاع الصناعي الخاص ورفد السوق العراقية بالبيضاء الممتازة، وتقديمها الى المستهلك علما ان هنالك طارئاً كثيراً على الصناعة الآن، واعتقد ان هؤلاء سوف يتلاشى دورهم لمجرد نهوض هذا القطاع من جديد، لقد قدمت الدولة الآن بقرار من رئيس الوزراء دعماً مالياً ضخماً بمليين الدولارات الى شركات القطاع العام، وهذا جيد.. ولكن لو

العراق، حيث ان الدولة دعمت القطاع العام بشكل كبير جدا على حساب القطاع الخاص، علما ان القطاع الخاص هو السائد الأول للقطاع العام. حيث كانت العامل في القطاع الخاص ترفد السوق، بالسلع العمرة والسلع الاستهلاكية وكذلك تقدم المواد نصف الصنعة الى شركات القطاع العام والتصنيع العسكري السابق.. فلولا القطاع الخاص لم يكن القطاع العام قادرا على تقديم سلعة واحدة الى المستهلك العراقي.. إذن الأساس في الإنتاج الصناعي العراقي السابق، هو القطاع الخاص، ولكن هذا القطاع أصيب بالانهيار في السنوات الأخيرة. من اجل ان ينهض هذا القطاع بدوره في هذه المرحلة.. ماذا يحتاج حسب رأيكم؟ - يحتاج القطاع الخاص الآن من الدولة، تقديم قروض ميسرة وكبيرة وبآليات حديثة وليس الآليات السابقة المعتمدة من المصارف العراقية، من اجل النهوض بالقطاع الصناعي الخاص ورفد السوق العراقية بالبيضاء الممتازة، وتقديمها الى المستهلك علما ان هنالك طارئاً كثيراً على الصناعة الآن، واعتقد ان هؤلاء سوف يتلاشى دورهم لمجرد نهوض هذا القطاع من جديد، لقد قدمت الدولة الآن بقرار من رئيس الوزراء دعماً مالياً ضخماً بمليين الدولارات الى شركات القطاع العام، وهذا جيد.. ولكن لو

العراق، حيث ان الدولة دعمت القطاع العام بشكل كبير جدا على حساب القطاع الخاص، علما ان القطاع الخاص هو السائد الأول للقطاع العام. حيث كانت العامل في القطاع الخاص ترفد السوق، بالسلع العمرة والسلع الاستهلاكية وكذلك تقدم المواد نصف الصنعة الى شركات القطاع العام والتصنيع العسكري السابق.. فلولا القطاع الخاص لم يكن القطاع العام قادرا على تقديم سلعة واحدة الى المستهلك العراقي.. إذن الأساس في الإنتاج الصناعي العراقي السابق، هو القطاع الخاص، ولكن هذا القطاع أصيب بالانهيار في السنوات الأخيرة. من اجل ان ينهض هذا القطاع بدوره في هذه المرحلة.. ماذا يحتاج حسب رأيكم؟ - يحتاج القطاع الخاص الآن من الدولة، تقديم قروض ميسرة وكبيرة وبآليات حديثة وليس الآليات السابقة المعتمدة من المصارف العراقية، من اجل النهوض بالقطاع الصناعي الخاص ورفد السوق العراقية بالبيضاء الممتازة، وتقديمها الى المستهلك علما ان هنالك طارئاً كثيراً على الصناعة الآن، واعتقد ان هؤلاء سوف يتلاشى دورهم لمجرد نهوض هذا القطاع من جديد، لقد قدمت الدولة الآن بقرار من رئيس الوزراء دعماً مالياً ضخماً بمليين الدولارات الى شركات القطاع العام، وهذا جيد.. ولكن لو

بعد ان أغرقت الأسواق المحلية بالمنتجات العالمية، جراء اعتماد سياسة الاستيراد المفتوح، وجد الصناعيون العراقيون، انفسهم امام منافسة غير متكافئة بعد ان نال الحصار الاقتصادي من إمكانياتهم التصنيعية متمثلة باندثار أدوات الإنتاج المستخدمة وتخلت تكنولوجيتها، ناهيك عن انخفاض مداخيل هؤلاء الصناعيين او اعدامها، مما يعني تودي الإمكانيات (المالية) لبعض هؤلاء الصناعيين.. وعندما صارت تكاليف الوحدة المنتجة في معامل هؤلاء أكثر من سعر نظيراتها المستوردة والمعرضة في الأسواق المحلية، توقف المتبقي من بعض تلك المصانع حتى وصلت نسبة المصانع المتوقفة الى ٨٥٪ من مجموعها البالغ حوالي اربعة

## ارتفاع أسعار النفط يعزز الثقة بالأعمال بدول الشرق الأوسط



وقال المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير له ان المكاسب من ارتفاع أسعار النفط عززت الثقة في الأعمال في بعض دول الشرق الأوسط مثل الإمارات وقطر اللتين جاءتا في المرتبتين ٣٣ و ٣٨ بقائمة القدرات التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٦. ويشمل المؤشر السنوي للتنافسية الذي يعده المنتدى قياس عدد من العوامل في جدو من اقتصاد الأعمال تشكل محددات حساسة للنمو الاقتصادي. وأضاف التقرير ان المزيد من الاستثمار في رأس المال البشري سيساعد المنطقة الغنية بالنفط على تنويع اقتصادياتها

وقال المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير له ان المكاسب من ارتفاع أسعار النفط عززت الثقة في الأعمال في بعض دول الشرق الأوسط مثل الإمارات وقطر اللتين جاءتا في المرتبتين ٣٣ و ٣٨ بقائمة القدرات التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٦. ويشمل المؤشر السنوي للتنافسية الذي يعده المنتدى قياس عدد من العوامل في جدو من اقتصاد الأعمال تشكل محددات حساسة للنمو الاقتصادي. وأضاف التقرير ان المزيد من الاستثمار في رأس المال البشري سيساعد المنطقة الغنية بالنفط على تنويع اقتصادياتها

وقال المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير له ان المكاسب من ارتفاع أسعار النفط عززت الثقة في الأعمال في بعض دول الشرق الأوسط مثل الإمارات وقطر اللتين جاءتا في المرتبتين ٣٣ و ٣٨ بقائمة القدرات التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٦. ويشمل المؤشر السنوي للتنافسية الذي يعده المنتدى قياس عدد من العوامل في جدو من اقتصاد الأعمال تشكل محددات حساسة للنمو الاقتصادي. وأضاف التقرير ان المزيد من الاستثمار في رأس المال البشري سيساعد المنطقة الغنية بالنفط على تنويع اقتصادياتها

وقال المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير له ان المكاسب من ارتفاع أسعار النفط عززت الثقة في الأعمال في بعض دول الشرق الأوسط مثل الإمارات وقطر اللتين جاءتا في المرتبتين ٣٣ و ٣٨ بقائمة القدرات التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٦. ويشمل المؤشر السنوي للتنافسية الذي يعده المنتدى قياس عدد من العوامل في جدو من اقتصاد الأعمال تشكل محددات حساسة للنمو الاقتصادي. وأضاف التقرير ان المزيد من الاستثمار في رأس المال البشري سيساعد المنطقة الغنية بالنفط على تنويع اقتصادياتها

وقال المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير له ان المكاسب من ارتفاع أسعار النفط عززت الثقة في الأعمال في بعض دول الشرق الأوسط مثل الإمارات وقطر اللتين جاءتا في المرتبتين ٣٣ و ٣٨ بقائمة القدرات التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٦. ويشمل المؤشر السنوي للتنافسية الذي يعده المنتدى قياس عدد من العوامل في جدو من اقتصاد الأعمال تشكل محددات حساسة للنمو الاقتصادي. وأضاف التقرير ان المزيد من الاستثمار في رأس المال البشري سيساعد المنطقة الغنية بالنفط على تنويع اقتصادياتها